منظمة روزا لوكسمبورغ مكتب شمال إفريقيا
سلسلة ورقات بحثية عدد 3

تونس

فيما يتلخص الانتقال الطاقي؟

نوفمبر 2022

إيمان اللواتي

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شـمال إفريقيا
North Africa Office

الفهرس

الموارد المتجددة في مزيج الطاقة التونسي: ضرورة وطنية	4
إطار تنظيمي تحت التأثير	8
اهتمامات جديدة - مشاريع جديدة	10
الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فاعل رئيسي في الانتقال الطاقي	12
دعم الطاقة، هل هو عائق أمام تحول الطاقة؟	13
هل القطاع الخاص هو الملاذ الأخير لضمان الانتقال الطاقي؟	16
هل "يعيق" الانتقال الطاقي المصالح المتباينة؟	17
هل يمكن اعتبار المواطنين المستفيدين الأوائل من الانتقال الطاقي؟	19
ما هي الرؤية لتسريع الانتقال الطاقي؟	20

إيمان اللواتي

باحثة ومديرة برنامج السياسات الإيكولوجية في مكتب شمال أفريقيا التابع لمؤسسة روزا لوكسمبورغ في تونس. حصلت على درجة الدكتوراه عام 2015 في العلوم الطبيعية والإنسانية: علم البيئة والتطور من جامعة السوربون. وتشمل مجالات بحثها العديد من المواضيع مثل حق المياه والطاقات المتجددة واتفاقيات التجارة الحرة وتأثير المؤسسات المالية على السياسات العامة. ويتركز عملها الحالي في دعم الجهات الفاعلة في منطقة شمال إفريقيا، الملتزمة بإعادة التفكير في الاستراتيجيات السياسية لتطوير بدائل اجتماعية وبيئية تحويلية، نحو العدالة المناخية.

تونس

فيما يتلخص الانتقال الطاقي؟

يمثل الانتقال الطاقي -أي التغير الهيكلي في نظام الطاقة الحالي، من نظام قائم على استخدام موارد طاقية غير متجددة، إلى نظام يستخدم الموارد المتجددة أساسا- مسألة وطنية ودولية حقيقية.

إن أغلب بلدان المغرب تهدف إلى الزيادة التدريجية في استخدام الطاقة المتجددة في مزيج طاقتها[1]. وتستثمر الجزائر والمغرب في الطاقة المتجددة، بينما تتابع تونس ذلك على نطاق أصغر. غير أن هذا الانتقال الطاقي يوصف بأنه "معطّل" في تونس، نظرا لأن مختلف المبادرات والسياسات العامة المخطط لها لتسريع الانتقال الطاقي خلال العقود الماضية قد فشلت في ضمان توسع قطاع الطاقة المتجددة في البلاد.

وقد بذلت جهود لتوسيع نطاق إنتاج الطاقة المتجددة خارج الحدود على الجانب الأوروبي. وتهدف المشاريع الكبرى مثل "ميدغريد (Medgrid)" أو "خطة الطاقة الشمسية في منطقة البحر الأبيض" أو "المبادرة الصناعية الصحراوية" إلى استغلال الصحراء الكبرى لإنتاج كميات كبيرة من الطاقة الشمسية لتصديرها إلى الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك زيادة في الاتجاه العالمي نحو الاستثمار في الطاقة المتجددة، ويعزى ذلك من ناحية إلى زيادة اهتمام والتزام الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية والمستثمرين الخاصين بمشاريع الطاقة المتجددة، ومن ناحية أخرى إلى حالة الطوارئ المناخية والأثر السلبي لتغير المناخ على توافر موارد الطاقة.

وفي هذا السياق العام، نقترح في هذه الورقة إلقاء نظرة عامة على الانتقال الوطني في مجال الطاقة وتحليل مختلف مستويات هذا الانتقال مع اقتراح بعض التوصيات.

الموارد المتجددة في مزيج الطاقة التونسي: ضرورة وطنية

تونس هي أول بلد في شمال أفريقيا ينفذ الأدوات المؤسسية والتنظيمية لتعزيز الطاقة المتجددة. ومنذ الثمانينات، وضعت الخطوط الرئيسية للإطار التنظيمي لتطوير النجاعة الطاقيّة الطاقة والطاقة المتجددة وذلك بإصدار عدة قوانين ومراسيم، منها المرسوم بقانون رقم 8-85 بشأن النجاعة الطاقيّة، الذي صدق عليه القانون رقم 92-85. وقد أفضت هذه العملية التشريعية إلى إنشاء وكالة لإدارة الطاقة، التي وضعت إنجازاتها تونس ضمن أكثر البلدان المغاربية تقدما في مجال كفاءة الطاقة.

بيد أنه نظرا لأن الاستهلاك التقليدي للطاقة للفرد يعتبر مؤشرا موثوقا ومناسبا للتنمية التي ينجزها بلد معين، ولأن الطلب على الطاقة يعتبر دعامة للنمو والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، فإن الاستراتيجية الوطنية تركز أساسا على كفاءة الطاقة مع تكثيف نشر شبكة الغاز الطبيعي في قطاعات الإسكان والصناعة وتوليد الطاقة، ولا سيما في التسعينات مع اكتشاف أكبر حقل غاز وطني "ميسكار"[2]. وقد أدى استغلال حقل غاز "ميسكار" البحري في عام 1996، الذي تبعه في العقد الأول من القرن الحادي

1 مزيج الطاقة هو مجموعة من مصادر الطاقة الأولية المختلفة لاستهلاك الطاقة في منطقة جغرافية معينة

2 وزارة الصناعة والمعادن والطاقة

والعشرين استغلال حقل "صدربعل" في خليج قابس، والعديد من الحقول الأخرى في جنوب البلاد، إلى ترسيخ المكانة البارزة التي يحتلها الغاز منذ ذلك الحين في منظومة الطاقة التونسية[3].

ولم يبدأ الترويج للطاقة المتجددة إلا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويعزى ذلك أساسا إلى التحول في إمدادات الطاقة الأولية في البلاد، وتحوله من مورد للطاقة إلى بلد مستورد صاف للطاقة، بسبب زيادة الطلب مجتمعة مع انخفاض إنتاج الطاقة على الصعيد الوطني. وإذا كانت تونس تعتبر مصدرا للنفط والغاز خلال السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات، فإنها أصبحت مستوردا من العقد الماضي. وتحول ميزان الطاقة، الذي كان فائضا حتى عام 2000، إلى عجز في عام 2001 [4] (انظر الشكل 1).

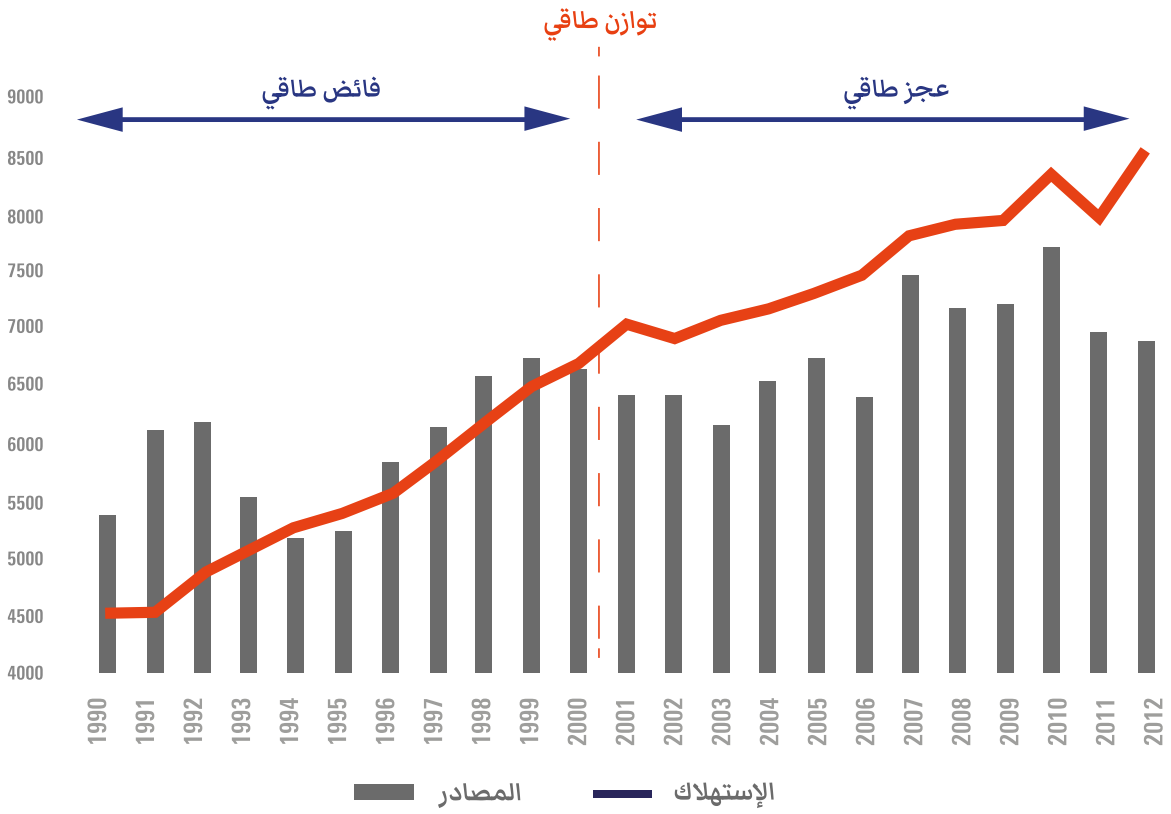

الشكل 1: الموارد واستهلاك الطاقة الأولية بالكيلوطن من النفط المكافئ في تونس بين عامي 1990 و2012

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن والطاقة - الوكالة الوطنية لإدارة الطاقة

ولمواجهة تحديات أمن الطاقة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولمواجهة ضعف تونس للتصدي لتقلبات أسعار الوقود الأحفوري على الصعيد الدولي، قررت الدولة الشروع في عملية تحول في مجال الطاقة في إطار أوسع لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ثم حدث تحول نموذجي في هذا المجال سعيا إلى تحقيق كفاءة اقتصادية أفضل ومراعاة مفاهيم التنمية المستدامة في قطاع الطاقة والعناصر البيئية ذات الصلة بقضايا بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري[5].

3 زارة الصناعة والمعادن والطاقة

4 Chebli F, (2017) Politique énergétique en Tunisie – Notes et analyses de l'ITCEQ n°55

5 وزارة الشؤون المحلية والبيئة - تقرير حول الطاقة المستدامة في تونس 2018

وبالتالي، ستصبح الوكالة الوطنية لإدارة الطاقة الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة بموجب المرسوم رقم 98-2532، تحت الإشراف الإداري لوزارة البيئة، ثم "الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة" بموجب القانون رقم 72-2004 تحت الإشراف الإداري لوزارة الصناعة والتكنولوجيا. أصبحت اليوم الوكالة الوطنية لإدارة الطاقة الفاعل الرئيسي لتصميم وتنفيذ سياسات الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في تونس.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة منذ ذلك الحين، فإن مساهمة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة في تونس لا تزال ضئيلة. ويظهر هيكل إنتاج الطاقة الأولية في تونس هيمنة الوقود الأحفوري، بنسبة 74% مقسمة بالتساوي بين النفط الخام والغاز الطبيعي. وعلاوة على ذلك، لا يزال الغاز الطبيعي يمثل أول طاقة مستهلكة في تونس، حيث يمثل في عام 2019 49 % من إجمالي الطلب، تليها منتجات النفط بنسبة 40 % من إجمالي الطلب. أما بالنسبة لاستهلاك الطاقة، فإن إنتاج الكهرباء يبقى أكبر مستهلك للغاز الطبيعي بنسبة 76 % من الطلب في العام 2020.[6] إضافة إلى ذلك، مزيج الكهرباء الحالي[7] في تونس بدوره غير متنوع للغاية مع اعتماد عال على الغاز الطبيعي، حيث يشكل 97 % من استهلاك قطاع الكهرباء، ويثير مشكلة خطيرة تتعلق بأمن إنتاج الكهرباء، لأن الموارد الوطنية من الغاز الطبيعي المنتج على الأراضي التونسية لا تستطيع حاليا تغطية سوى ثلث الاحتياجات الوطنية، أما الباقي (62 %) فهو من الجزائر على شكل واردات (45 %) أو إتاوات (17 %).[8]

أما بالنسبة للطاقات المتجددة، باستثناء الكتلة الحيوية، وعلى الرغم من الزيادة الخمسة أضعاف في الإنتاج الوطني الأولي بين عامي 2010 و2019 (من 0.5 % إلى 2.6 %)، فإن مساهمتها من حيث الكمية لا تزال متواضعة للغاية. وعلى نحو مماثل، إرتفعت مصادر الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء من 1.2% إلى 3.7 %، وهو ما يفسر بالمساهمة المتنامية والمستقرة نسبيا لطاقة الرياح والنمو المستدام للطاقة الكهروضوئية (انظر الجدول 1).

6 وزارة الصناعة والمعادن والطاقة

7 على غرار مزيج الطاقة، الذي يحدد توزيع مصادر الطاقة الأولية المختلفة في الاستهلاك النهائي للطاقة لمنطقة جغرافية معينة، يمثل مزيج الكهرباء نسب كل من طرق إنتاج الكهرباء: الحرارية (النفط والغاز الطبيعي والفحم) أو الطاقة الكهرومائية أو الشمسية أو طاقة الرياح أو الطاقة الحيوية في منطقة جغرافية

8 المرصد الوطني للطاقة والمناجم - ميزان الطاقة 10 سنوات من التطور 2010 - 2019

المنتج	النظام	المشاريع	المؤشر
السكان	إنتاج ذاتي للكهرباء من الطاقة الشمسية الضوئية جهد منخفض-مشروع (Prosol Elec)	الطاقة التي تم تركيبها (ميجاوات)	72.25
		الإنتاج المقدر (جيجاوات ساعة / سنة)	108.3
شركات خاصة	إنتاج ذاتي للكهرباء من الطاقة الشمسية الضوئية (شركة إنتاج ذاتي للجهد المتوسط والعالي)	عدد التراخيص	149
		الطاقة (ميجاوات)	25567
		عدد المشاريع المنفذة	53
		الطاقة التي تم تركيبها (ميجاوات)	4564
		الإنتاج المقدر (جيجاوات ساعة / سنة)	7.7
	ترخيص استغلال الطاقة الشمسية الضوئية	الطاقة التي تم إطلاقها (ميجاوات)	500
		عدد المشاريع المنفذة	0
		الطاقة التي تم تركيبها (ميجاوات)	0
		الإنتاج المقدر (جيجاوات ساعة / سنة)	0
	ترخيص استغلال طاقة الرياح	الطاقة التي تم إطلاقها (ميجاوات)	500
		عدد المشاريع المنفذة	0
		الطاقة التي تم تركيبها (ميجاوات)	0
		الإنتاج المقدر (جيجاوات ساعة / سنة)	0
منتج عام	الطاقة الشمسية الضوئية- الشركة التونسية للكهرباء والغاز	عدد المشاريع المنفذة	1 (10 ميجا واط توزر)
		الطاقة التي تم تركيبها (ميجاوات)	10 (قيد المعالجة)
		الإنتاج المقدر (جيجاوات ساعة / سنة)	19
	طاقة الرياح - الشركة التونسية للكهرباء والغاز	عدد المشاريع المنفذة	2
		الطاقة التي تم تركيبها (ميجاوات)	244
		الإنتاج المقدر (جيجاوات ساعة / سنة)	469
	الطاقة الكهرومائية - الشركة التونسية للكهرباء والغاز	عدد المشاريع المنفذة	7
		الطاقة التي تم تركيبها (ميجاوات)	62
		الإنتاج المقدر (جيجاوات ساعة / سنة)	69
القدرة الإجمالية المركبة في مجال الطاقة المتجددة			**394**
تغطية الطاقة المتجددة (%) -[طاقة]			**% 2.60**

الجدول 1: إجمالي قدرة الطاقة المتجددة المركبة مقسمة حسب نوع المنتج ونظام الإنتاج في عام 2019.

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن والطاقة

إطار تنظيمي تحت التأثير

لم تشهد السياسة الوطنية للطاقة تحولا كبيرا إلا مع إطلاق المخطط الشمسي التونسي في العام 2010 من قبل الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة. في الواقع، اعتبارًا من عام 2009، كان تنفيذ الأدوات التنظيمية والحوافز أكثر "استباقية"، لضمان نبض كفاءة الطاقة وتحقيق تقدم في مجال الطاقة المتجددة على نطاق واسع، والحد من الاعتماد على النجاعة الطاقيّة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ومع ذلك، فإن "الإرادوية" في هذا النهج ناجمة في الواقع عن حقيقة أن المخطط الشمسي التونسي كان مرتبط في المخطط الشمسي المتوسطي. والواقع أن الاتحاد الأوروبي، من أجل تحقيق أهدافه في مجال الطاقة المتجددة، أطلق المخطط الشمسي المتوسطي في عام 2008، بالتعاون مع بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، في إطار الاتحاد من أجل المتوسط. وإدراكا من الاتحاد الأوروبي لوجود إمكانية كبيرة لإنتاج الطاقة المتجددة على حدوده، قرر الاتحاد أن يبدأ، من خلال الاتحاد من أجل المتوسط، مجموعة من مشاريع ربط قطاعات الطاقة مع المنطقة المغاربية. كما أن المخطط الشمسي المتوسطي، الذي أطلق في العام نفسه، ينص على إنتاج طاقة إضافية من الرياح والموارد الشمسية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتصدير جزء من هذه الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي من خلال خطوط الربط. وقد أثار المشروع الأمل في تحفيز الاستثمار المباشر الأجنبي لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وقد تم التخلي عن هذا المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي. وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى كون الإطار القانوني الوطني لا يتلاءم مع القوانين النافذة حاليا في أوروبا، ووجود دعم للطاقة، وانعدام ثقة المستثمرين.[9] ولكن تجدر الإشارة أيضا إلى أن التكاليف المرتفعة لإنتاج الطاقة المتجددة، مقارنة بتكاليف إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري المنخفضة في بلدان المغرب العربي، قد أثرت على تقدم هذه المشاريع.[10] كما أن هناك سببا آخر يمكن ذكره وهو الأزمة المالية لسنة 2008. والواقع أن الآثار السلبية للأزمتين المالية والاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر كانت مهيمنة وساهمت في إغلاق عدد من الشركات وتأجيل أو إلغاء المشاريع في بلدان أفريقية مثل تونس.[11]

ومع ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية لعام 2008 قد أدت إلى إطلاق مفهوم " الصفقة الجديدة الخضراء " الذي قدمته المنظمات الدولية. وتشجع هذه المبادرات على الاستثمار في القطاعات "الخضراء" لإنعاش الاقتصاد بعد الأزمة .ونتيجة لذلك، فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [12] و برنامج الأمم المتحدة للبيئة[13] والبنك الدولي[14] طالبوا جميعًا بتنفيذ استراتيجيات "النمو الأخضر" و " الصفقة الجديدة الخضراء" و "الاقتصاد الأخضر" في تقاريرهم المنشورة بين عامي 2011 و 2012 ، وهي السنوات التي قامت خلالها الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة بتحديث ا المخطط الشمسي التونسي.

9 Messadi O (2015) Desertec ou le plan B de l'Europe face à la menace russe. Note analytique. Observatoire Tunisien de l'Economie

10 Banque Africaine de Développement (2016) le secteur des énergies renouvelables et l'emploi des jeunes en Algérie, Libye, Maroc et Tunisie.

11 Banque Africaine de Développement (2009) L'effet de la Crise Financière Mondiale sur l'Afrique, Working Papers Series N° 96, Banque Africaine de Développement, Tunis, Tunisie. 36 pp

12 Organisation de Coopération et de Développement Économiques (2011) Vers une croissance verte : résumé à l'intention des décideurs. Paris.

13 United Nations Environment Programme (2011) Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. A Synthesis for Policy Makers. UNEP, France

14 World Bank (2012) Inclusive Green Growth: The Pathway to Sustainable Development. The World Bank, Washington, DC.

في الواقع، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، فإن الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة قد أطلقت عام 2012 دراسة إستراتيجية حول تطوير الطاقة المتجددة. و ساعدت هذه الدراسة على وضع خطة عمل جديدة لفترة 2014 - 2020 وتحديد التوجهات الاستراتيجية في حدود 2030، بما يتوافق مع الخيارات المحددة بالفعل في استراتيجية مزيج الكهرباء و المخطط الشمسي التونسي، والتي تنص على تغلغل الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء بنسبة 20 % عام 2020 و30 % عام 2030.[15] كان هذا التحديث مدعم إلى حد كبير من ألمانيا، من بين دول أخرى. و بالتالي، ففي عام 2012 ، أنشئت الشراكة التونسية الألمانية للطاقة، بتوقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي الخارجية في البلدين لإقامة تعاون في مجال الطاقة يركز أساسا على الطاقة المتجددة، والحد من استهلاك الطاقة، والتنمية المستدامة، وحماية المناخ.[16] وفي إطار التعاون الثنائي، قدمت ألمانيا الدعم الفني والمالي من خلال الاستثمارات الصناعية.[17] بالإضافة إلى ذلك، نسقت السفارة الألمانية في عام 2013 الجهود الأوروبية لإشراك تونس في عملية توقيع معاهدة ميثاق الطاقة في إطار "مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

فلقد وقع الاتحاد الأوروبي، بالقرب من حدوده، على معاهدة اتحاد الطاقة من أجل توسيع قواعد سوق الطاقة الداخلية، وتبني الإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي. يذكر أن عضوية تونس في ميثاق الطاقة معلقة حاليا.[18] ومع ذلك، تواصل ألمانيا الاضطلاع بدور هام في التعاون الثنائي التونسي الألماني لتطوير مشاريع الشراكة في قطاع الطاقة المتجددة،[19] ومنذ عام 2022، في تعزيز اقتصاد الهيدروجين الأخضر الجديد في تونس.[20]

ولكن ، بعد ذروة الاستثمار في الطاقة المتجددة في عام 2011 (279 مليار دولار)،[21] تميز عام 2012 بانخفاض مستوى الاستثمار في هذا القطاع وهو قد نتج عن انخفاض استثمارات الدول المتقدمة في قطاع الطاقة المتجددة من 190 مليار دولار في 2011 إلى 149 مليار دولار في .2012 وبالفعل ، فإن معظم برامج الدعم لقطاع الطاقة المتجددة التي أعلنت عنها الحكومات بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2008 قد انتهت مدة صلاحيتها في نهاية سنة 2011 .[22] هذا التراجع الذي تزامن أيضًا مع الوضع الوطني الذي ركز بشكل أساسي على تنفيذ الدستور التونسي الجديد، أثر كذلك بشكل واضح على خطة العمل الجديدة لـ المخطط الشمسي التونسي التي تعثرت حتى سنة 2014.

15 Ministère de l'Industrie et de la Maitrise de l'Energie (2013) Plan d'action de développement des énergies renouvelables en Tunisie

16 https://www.energypartnership-tunisia.org/

17 Julien-Laferrière O., (2017) Coopérations et diplomaties économiques concurrentes: le rôle de l'Allemagne dans la nouvelle politique énergétique de la Tunisie. Analytical note. Tunisian Observatory of Economy.

18 كانت تونس مراقبًا في مؤتمر ميثاق الطاقة بدعوة منذ عام 1995. في عام 2013، وبالتنسيق مع السفارة الألمانية في تونس (ECLE)، ناقشت الأمانة العامة توقيع إعلان ميثاق الطاقة من قبل الحكومة التونسية. ومنذ ذلك الحين أصبحت المسألة بيد وزارة الخارجية.

19 Projet «NAMA» pour «Nationally Appropriate Mitigation Actions» ou mesures d'atténuation appropriées au niveau national, en coopération entre la GIZ et le Ministère de l'Industrie, des Mines et de l'Energie, sous les programmes PROSOL et PROSOL ELEC. https://www.giz.de/en/worldwide/84734.html

20 Programme H2vert.TUN «Promouvoir une économie de l'hydrogène vert en Tunisie» de la GIZ en coopération avec le Ministère de l'Industrie, des Mines et de l'Energie. https://www.giz.de/en/worldwide/109268.html

21 Frankfurt School of Finance & Management - UNEP Centre - Bloomberg New Energy Finance (2015) Global Trends in Renewable Energy Investment

22 المرجع نفسه.

اهتمامات جديدة - مشاريع جديدة

منذ عام 2014، سجل قطاع الطاقة المتجددة نموًا مرة أخرى[23] مع انخفاض تكاليف تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، مما أتاح توسعًا قويًا لهاتين التقنيتين. وفي إطار مؤتمر الأطراف (COP 21) عام 2015، أدى هذا التوسع إلى وضع الطاقة المتجددة كعنصر مركزي في خطط العمل المقدمة من طرف مختلف البلدان. على سبيل المثال، أعلنت 10 دول أعضاء عن المشاركة في تعبئة 10 مليارات دولار لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في إفريقيا إلى حدود عام 2020، بما في ذلك فرنسا، التي التزمت بتوفير تمويل للطاقة المتجددة في إفريقيا قدره 2 مليار يورو حتى عام 2020. كما التزمت بنوك التنمية وصناديق المناخ المتعددة الأطراف بتمويل مشاريع الطاقة المتجددة. سيكون هذا التمويل على شكل قروض ومنح بهدف توفير طاقة كهربائية متجددة إضافية بحلول عام 2020 و2030. اقترحت تونس في مساهمتها المحددة وطنيا، التي تم تفصيلها في عام 2015، خفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري في جميع القطاعات (الطاقة والعمليات الصناعية والزراعة والغابات وغيرها من استخدامات الأراضي والنفايات) من أجل خفض كثافة الكربون فيها بنسبة 41 % في عام 2030 مقارنة بعام الأساس 2010. وسوف تأتي جهود التخفيف بشكل خاص من قطاع الطاقة، الذي يمثل وحده 75 % من نوايا خفض الانبعاثات، و التي بناءً عليها يتم تحقيق هذا الانخفاض في الكثافة.[24]

تم وصف هذا المشروع بأنه " الأكثر طموحًا " للحد من غازات الاحتباس الحراري في المغرب العربي ، بالنسبة لبلد تمثل انبعاثاته من غازات الاحتباس الحراري 0.07% فقط من الانبعاثات العالمية ، وسيتطلب تنفيذه تعبئة موارد مالية كبيرة تقدر بنحو 18 مليار دولارًا أمريكيًا لتغطية احتياجات الاستثمار وبرامج بناء القدرات التي سيتم تعبئتها في شكل تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف.[25]

في نفس السنة، عدّلت تونس بشكل كبير إجراءاتها المتعلقة بسياسة الطاقة من خلال القانون 12-2015 الصادر في 11 ماي 2015 كإطار قانوني لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة. وبالفعل يهدف هذا القانون إلى تحديد الهيكل القانوني لتنفيذ مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة للاستهلاك الذاتي وتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير. وفي الواقع، يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام القانوني الذي ينظّم تنفيذ مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة للاستهلاك الذاتي، وتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي، والتصدير ويقترح إطارًا قانونيًا يفضل استثمارات القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة بموجب قواعد الترخيص والامتياز. أما المرسوم التنظيمي الصادر في 24 أوت 2016، فهو يحدد شروط وإجراءات تنفيذ مشاريع إنتاج وبيع الكهرباء من الطاقات المتجددة، مع تعريفات شراء الفوائض من المنتجين المستقلين للكهرباء.

يتزامن تنفيذ هذا القانون أيضًا مع الإطلاق الرسمي لمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة[26] بين تونس والاتحاد الأوروبي في عام 2015. كجزء من سياسة الجوار الأوروبية ، بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة لعام 1995 بين تونس والاتحاد الأوروبي ، كان الهدف من اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة هو توسيع تحرير التجارة ليتماشى مع المعايير والتشريعات الأوروبية. وقد أولى هذا الاتفاق اهتماما خاصا للطاقة، مع وضع أحكام للتجارة في الطاقة والمواد الخام. ومع ذلك، على الرغم من مجموعة مهمة من الإصلاحات في قطاع الطاقة المتجددة التونسي والتي هي جزء من إطار

23 المرجع نفسه.

24 Ministère de l'Environnement - Engagements et priorités de la Tunisie en vertu de l'Accord de Paris sur le climat

25 المرجع نفسه.

26 Accord de libre-échange complet et approfondi (ALECA) entre la Tunisie et l'UE (2018). Projet de proposition de texte dispositions relatives au commerce de l'énergie et des matières premières.

العام لاتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة أو موازية لمفاوضاتها، لا يزال قطاع الطاقة المتجددة التونسي لا يتلائم مع قيم التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي. لا تزال الاستثمارات الخاصة المهمة في هذا القطاع غير موجودة. باعتباره غير مرضيا، يوضح الاتحاد الأوروبي أن وجود إطار تشريعي ملائم وشفاف ومستقر يمكن أن يعزز العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة.[27] بعبارة أخرى، لا يزال يتعين على تونس توسيع نطاق تحرير التجارة ليتماشى مع المعايير والتشريعات الأوروبية. غير أن الاتفاق الذي استند إلى فكرة "التقارب" من أجل اعتماد تدريجي للإطار التنظيمي للاتحاد الأوروبي، اعتبر نهجا رأسيا استعماريا جديدا، وتعرض لانتقادات في تونس من قبل القطاعين العام والخاص، اللذين أرادا تعاونا أفقيا وتقنيا وتكاملا في مجال الطاقة. وعلاوة على ذلك، أدى عدم التناظر بين عوامل التفاوض في تونس وتلك في الاتحاد الأوروبي إلى إثارة تساؤلات حول جدوى المفاوضات بالنسبة لتونس، وانتهى الأمر في النهاية بتعليقها.[28]

وفي مواجهة غياب الالتزام من القطاع الخاص، أدخلت تعديلات مرة أخرى في ماي 2018 من قبل الوزير المسؤول عن الطاقة، الذي عدل اتفاقات شراء الطاقة وأطلق نداء لتنفيذ مشاريع بموجب نظام ترخيص، لإقناع بعض المستثمرين الأوروبيين أخيرا بالقيام باستثمارات (متواضعة جدا) في تونس.[29] في السنة التالية، تم تعديل القانون رقم 12-2015 بموجب قانون47-2019، من أجل إجراء عدد من التعديلات التي تسمح بعقود شراء الطاقة مباشرة من المستهلك إلى المنتج. وبالتالي، فإن الشركات التي تتبنى الطاقات المتجددة لأغراض الإنتاج الذاتي لها الحق في بيع الكهرباء إلى مستهلكين أو شركات أخرى تزيد طاقتها المشتركة عن عتبة 30 % التي حددتها وزارة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي، علاوة على الحق في استخدام الشبكة الطاقية الوطنية. تواصلت الجهود المبذولة لجذب المستثمرين من القطاع الخاص، من بينها اعتماد المرسوم الحكومي رقم 105-2020 الذي يحدد شروط وإجراءات تنفيذ مشاريع إنتاج وبيع الكهرباء من الطاقات المتجددة.

يفسر هذا المسار التشريعي بأكمله زيادة خمسة الأضعاف في حصة الطاقات المتجددة في إنتاج الطاقة الأولية بين عامي 2010 و2019 (من 0.5 % إلى 2.6 %)، مما يوفر توضيحًا مثيرًا للاهتمام حول كيفية حدوث تحويل طاقي محتمل في تونس.

فقد تم تشكيل الإطار التشريعي الحالي من أجل تلبية متطلبات الجهات المانحة ولجذب المستثمرين الأجانب. وقد أدى الضغط الذي تمارسه الديون والمؤسسات المالية الدولية إلى زيادة حدة هذا الاتجاه من خلال فرض مشاركة القطاع الخاص والخوصصة في قطاع الطاقة المتجددة وتوجيه هذا الإنتاج نحو التصدير.

وهكذا، وجهت تونس تدريجياً سياستها في مجال الطاقة نحو تشجيع مشاركة القطاع الخاص على حساب الاستثمار العام، وتحقيق الأهداف الوطنية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم القطاع الخاص كعنصر فاعل أساسي لضمان الانتقال الطاقي، مع الإشارة إلى إخفاقات القطاع العام. ومع ذلك، فإن جل الاستثمارات الأكثر أهمية في هذا القطاع مرتبطة بمشاريع تهدف إلى تطوير الطاقات المتجددة في شمال إفريقيا لتصديرها إلى أوروبا، مثل مشاريع ديزيرتيك (Desertec) أو نور للطاقة (Nur Energy) ، أو مؤخرًا تونورTuNur[30] التي هدفت في بدايتها إلى إنشاء محطة كبيرة للطاقة الشمسية في

27 Commission européenne (2018) Négociations sur un accord de Libre Echange Complet Approfondi entre l'Union européenne et la Tunisie. Proposition de l'UE concernant l'énergie et les matières premières. Fiche explicative.

28 Louati, I. (2019) DCFTA, Electricity and Renewable Energy: What future for the Tunisian Electricity and Gas Company and for Tunisia's energy transition? Observatoire Tunisien de l'Economie. Briefing paper n°8

29 Les énergies renouvelables, le pétrole tunisien !

30 TuNur – Présentation de l'entreprise

منطقة قبلي، لتصدير الكهرباء المنتجة إلى أوروبا عبر الكابلات البحرية. وفي ظل هذه الظروف، سيكون من الصعب على تونس تحقيق الأهداف الوطنية بخفض الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 30 %، مع زيادة حصة الطاقات المتجددة في مزيج إنتاج الكهرباء إلى 30 % بحلول عام 2030، إذا ما تم توجيه المجهود الوطني بكامله نحو التصدير.

الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فاعل رئيسي في الانتقال الطاقي

إن أصحاب المصلحة الرئيسيين الثلاثة في عملية الانتقال الطاقي التونسي هم وزارة الصناعة والمناجم والطاقة التونسية والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وأيضًا الشركة التونسية للكهرباء والغاز. تأسست الشركة التونسية للكهرباء والغاز في عام 1962 بموجب القانون رقم 8-62 لتنسيق قطاع الطاقة في تونس، وهي فاعل مهيمن في مشهد الطاقة التونسي. وإن تفويضها يمنحها مسؤولية إدارة وإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز في تونس. إن مظاهر إنتاج وتوزيع الطاقة كوسيلة للاستقلال الوطني والاعتزاز تفسر السبب في منح الشركة الوطنية السلطة للسيطرة على صنع السياسات في هذا القطاع. منذ البداية، منحت الحكومة هذه الشركة العامة تفويضًا سياسيًا قويًا، والذي جمع بين هدفين: الاستقلال الوطني للطاقة في سياق إنهاء الاستعمار في بلد ذو موارد طاقة قليلة بالنسبة إلى الدول المجاورة، الجزائر وليبيا، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال كهربة المناطق النائية أو المحرومة اجتماعياً (مثل أحياء الطبقة العاملة والمناطق الريفية).[31]

واعتبر القادة السياسيون التونسيون الكهرباء دائما عنصرا استراتيجيا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وحددوا هدف تعميم وصولها إلى جميع الفئات والمناطق، حيث تعتبر الكهرباء ركيزة للتنمية الوطنية وتحسين مستوى المعيشة. و بعبارة أخرى، فإن الشركة التونسية للكهرباء والغاز قد لعبت دورًا موحدًا رئيسيًا في تونس، وساعدت في منح دولة ما بعد الاستقلال حضورًا وطنيًا.[32] ففي حوالي 50 عامًا ، تمكنت الشركة التونسية للكهرباء والغاز من زيادة معدل كهربة المناطق الحضرية والريفية من20 % و 6 % إلى ما يقارب من 100 % و 99 % على التوالي. بشكل عام، فإن أداء الشركة التونسية للكهرباء والغاز مرضي، لا سيما في السياق الإقليمي. نجحت الشركة التونسية للكهرباء والغاز في تحقيق الأهداف المحددة ، وتمكنت من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في المنازل والصناعة.[33]

ومنذ إنشائها، كانت الشركة التونسية للكهرباء والغاز تعمل كمؤسسة عامة مستقلة. وقد تعززت هذه الاستقلالية منذ أوائل التسعينات، من خلال وجود اتفاق تعاقدي بين الشركة والدولة يتضمن تدابير معينة مرتبطة بالخوصصة، بما في ذلك التركيز على تخفيض التكاليف ومتطلبات الكفاءة المالية. ومع ذلك، فقد تمكنت الشركة التونسية للكهرباء والغاز من تجنب موجة الخوصصة التي أثرت على قطاعات أخرى من الاقتصاد التونسي من خلال إدخال برامج التكيف الهيكلي منتصف الثمانينيات ، على الرغم من تحول تركيزها من "خدمة الجمهور" إلى "السعي إلى تحقيق التوازن المالي"، وتطبيق سياسة استرداد التكاليف التي " تجعل الحرفاء يدفعون التكلفة التي تتكبدها الشركة" و "الإلغاء التدريجي للتعريفات التفضيلية التي لا تبرر أسعارها اقتصاديًا".[34] تمكنت الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وذلك دون أن تلجأ إلى

31 Rocher, L. & Verdeil E. (2013). Energy transition and revolution in Tunisia: Politics and spatiality. Arab World Geographer, 16, 267–288.

32 Bennasr A., Verdeil E., (2014). An 'Arab Spring' for Corporatization? Tunisia's National Electricity Company (STEG). David A. McDonald. Rethinking Corporatization: Public Utilities in the Global South, ZED Books, pp.88-106.

33 La STEG : Hier, Aujourd'hui & Demain

34 Bennasr A., Verdeil E., (2014). An 'Arab Spring' for Corporatization? Tunisia's National Electricity Company (STEG). David A. McDonald. Rethinking Corporatization: Public Utilities in the Global South, ZED Books, pp.88-106. https://www.steg.com.tn/fr/institutionnel/historique.html

نموذج الخوصصة الكلاسيكي ، من تحقيق أهدافها المالية وتحديد مؤشرات الأداء التي يمكن استخدامها لتبرير الدعم لتطوير تقنيات معينة أو استثمارات غير مربحة.

وقد مكنت هذه الإدارة المالية الصارمة الشركة التونسية للكهرباء والغاز منذ فترة طويلة من الحصول على تمويل دولي بسعر معقول بفضل الدعم المقدم من الدولة. ويعترف المانحون الدوليون بأنها صارمة في إدارتها للديون ومراقبتها. كما أن ضمانات الدولة للشركة التونسية للكهرباء والغاز تتيح لها الحصول على معدلات اقتراض سيادية. المقرضون الرئيسيون هم بنك الاستثمار الأوروبي، والصندوق العربي للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، ووكالة التنمية الفرنسية، وغالبًا ما يكون ذلك في شكل تمويل مشترك.

دعم الطاقة، هل هو عائق أمام تحول الطاقة؟

في عام2016 ، التزمت الحكومة في ذلك الوقت لصندوق النقد الدولي بمواصلة برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العامة الخاص بالشركة التونسية للكهرباء والغاز.[35] يمثل هذا الالتزام جزء من تمويل قيمته 2.9 مليار دولار مقابل "برنامج إصلاح اقتصادي ومالي" أي خطة إصلاح هيكلي. كانت الحكومة قد بدأت في الامتثال للشروط المؤلمة المطلوبة، بما في ذلك اعتماد البرلمان لقانون استقلال البنك المركزي وقانون البنوك وقانون الإفلاس في أفريل 2016، كإجراءات مسبقة مطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي كشرط مسبق للتفاوض في الاتفاقية. بعد ذلك، واصل صندوق النقد الدولي اشتراط دفع الأقساط مقابل تنفيذ الإصلاحات الثلاثة المتمثلة في ثلاثة شروط رئيسية: إصلاح "مناخ الأعمال" وسياسة سعر الصرف وإلغاء الدعم.[36]

كان لكل هذه الإصلاحات تأثير كبير على الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي بدأت بالفعل تواجه صعوبات مالية منذ عام 2010 بسبب ارتفاع أسعار الوقود ومشاكل عدم سداد الفواتير منذ الثورة.[37] أولاً، تجدر الإشارة إلى أنه منذ عام 2014، وبهدف الحصول على قرض صندوق النقد الدولي المذكور أعلاه، بدأت حكومة جمعة في تنفيذ الإصلاحات التي تستهدف المؤسسات العامة من خلال "التخلي" عن دعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز من خلال تجميد دفع إعانات دعم الطاقة ، وهي بلغت في عام 2021، 2629 مليون دينار من الإعانات المتراكمة التي لم تدفعها الدولة للشركة التونسية للكهرباء والغاز.[38]

بالفعل فإن الشركة التونسية للكهرباء والغاز معنية بالدعم المقدم لمنتجات الطاقة. فهو تعويض تم تقديمه في عام 2004 ويتعلق بثلاث شركات عامة، بما في ذلك الشركة التونسية للكهرباء والغاز، لمواجهة ارتفاع أسعار النفط العالمية، بعد أن انتقلت مكانة تونس في عام 2000 من منتج للنفط والغاز الطبيعي إلى مستورد، ولدعم الشركات التونسية المعرضة للمنافسة الدولية. ويمثل الدعم على الكهرباء أكثر من 50 % من دعم منتجات الطاقة،[39] ويتم تنفيذه بشكل غير مباشر من خلال تزويد الشركة التونسية للكهرباء والغاز بسعر ثابت أقل من السعر الدولي من أجل الحد من تأثير تقلب سعر الصرف

35 رسالة نوايا موجهة من طرف محافظ البنك المركزي ووزير المالية إلى مدير صندوق النقد الدولي في 2 مايو 2016

36 Louati I., Ben Rouine C., (2021). FMI : Impact de la dévaluation du dinar en Tunisie. Observatoire Tunisien de l'Economie. Briefing paper n°11.

37 وفقًا لمسؤول في الشركة التونسية للكهرباء والغاز ، فإن 44 % من الفواتير الغير المدفوعة تنجر عن العائلات. ومع ذلك ، يلقي اتحاد الشركة التونسية للكهرباء والغاز باللوم على الخسائر الناجمة عن الجهات الحكومية الأخرى ، قائلاً إن الفواتير غير المسددة من البلديات تمثل 63 % من الإيرادات المفقودة ، مقارنة بـ 15 % الخاصة بالعائلات.

38 التقرير السنوي حول المنشآت العمومية مشروع قانون المالية 2022

39 Ben Rabah I., (2017) Quelle stratégie de réforme de la subvention énergétique en Tunisie ? – Tribune de l'ITCEQ n°19

وتقلب الأسعار الدولية على الأسعار المحلية،[40] مما يسمح لها بأداء مهمتها في إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي على التراب التونسي.

منذ اعتماد دعم الطاقة، استقرت النفقات الخاصة بهذا الأخير إلى حدود عام 2010. ثم بين عامي 2010 و2013، تضاعفت هذه النفقات ب 6.7 مرات. ثم خلال نفس الفترة، تضاعف العجز في الطاقة بأربع مرات حيث انتقل من 605 كيلو طن إلى 2508 كيلو طن. وبلغ المعدل المتوسط السنوي لزيادة هذا العجز نسبة 61 %، بينما زادت نسبة دعم الطاقة بمعدل سنوي متوسط قدره 89 %، لكي تنخفض منذ ذلك الحين.

نظرا إلى أن عقد الشركة التونسية للكهرباء والغاز مع الحكومة يتطلب أن تعكس التعريفات التكاليف من أجل الحد من عجز الميزانية، فقد اتخذت الشركة بالفعل عدة خطوات في هذا الاتجاه، من خلال إصلاح منظومة الدعم بالضرورة. وبما أن هذه الأخيرة كانت شبه معممة، فقد استفادت منها حتى أكثر القطاعات كثافة في استخدام الطاقة: المصانع والفنادق وحتى شركات النفط ومنتجي الطاقة.

ولمعالجة أوجه عدم المساواة هذه، اعتمد أول إصلاح لهيكل تعريفة الكهرباء في عام 2014. كان المقصود من إدخال هذا الإصلاح حماية القوة الشرائية للطبقة المتوسطة والمحرومين، من خلال العديد من مستويات الاستهلاك التي تشجع على توفير الطاقة، في مقابل القطاعات الاستهلاكية الضخمة. وسوف تواصل الدولة دعم صغار المستهلكين مع تطبيق الأسعار الحقيقية (بل وتجاوزها) على كبار المستهلكين. ودخل الإصلاح الثاني للتعريفة حيز التنفيذ في عام 2017 وهو يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية والقدرة التنافسية للشركات. كما لا تخص هذه الزيادة المستهلكون الصغار وذوي الحرف والتجارة الصغيرة الذين لا يتجاوز استهلاكهم 100 كيلوواط / ساعة في الشهر.

أما بالنسبة للفئات الأخرى، فإن جدول التعريفات الجديد يحافظ على نفس نطاقات الاستهلاك. ولقد ارتفعت تكاليف الوحدة عن كل كيلووات في الساعة بنسبة 5% في الإجمال. وقد ارتفعت معدلات الغاز الطبيعي بنسبة 7 %.[41]

وفي أعقاب الضغوط التي مارستها المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف من أجل تنفيذ خطة الإصلاح التي أعلنت منذ عام 2016،[42] التزمت الدولة برفع الدعم عن المنتجات الأساسية الغير الموجهة للاستهلاك ، بالتوازي مع التدخل المباشر في حجم وهيكل الدعم.

ويستمر النقاش أيضا حول أفضل سبل لاستهداف التسعير الاجتماعي، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر تأجيج التوترات بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية. و في غضون ذلك، تواصل الشركة التونسية للكهرباء والغاز تطبيق التعريفات الجديدة، مثل تلك الواردة في قانون المالية لعام 2022 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 ماي 2022 و تحدد فواتير الغاز الطبيعي والكهرباء بمعدلات تتراوح بين 2.12 و 16 % للحرفاء من المحلات السكنية و 15% للحرفاء من الشركات الصناعية.[43]

ومع ذلك، فإن الأسباب الثلاثة لزيادة الإنفاق على الدعم هي: زيادة الواردات بسبب زيادة العجز في الطاقة، وزيادة سعر برميل النفط، وتدهور سعر الصرف.[44]

40 Chebli F., (2017) Politique énergétique en Tunisie – Notes et analyses de l'ITCEQ n°55

41 Chebli F., (2017) Politique énergétique en Tunisie – Notes et analyses de l'ITCEQ n°55

42 Louati I., Ben Rouine C., (2021). FMI : Impact de la dévaluation du dinar en Tunisie. Observatoire Tunisien de l'Economie. Briefing paper n°11.

43 STEG : Augmentation des tarifs du gaz naturel et de l'électricité

44 Chebli F., (2017) Politique énergétique en Tunisie – Notes et analyses de l'ITCEQ n°55

أسفرت البيانات المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز لعام 2017 عن نتيجة سلبية قدرت بـ 1193.7 مليون دينار، مقابل نتيجة سلبية قدرت بـ 354.4 مليون دينار لعام 2016. وبحسب تقرير وزارة المالية عن المنشآت العامة، فإن هذا التدهور يرجع إلى ارتفاع سعر صرف اليورو والدولار مقابل الدينار خلال الفترة ذاتها، مما نتج عنه صافي نفقات مالية قدرت بنحو 1039.9 مليون دينار في 2017 مقابل 635.4 مليون دينار في 2016. بالنسبة للشركة التونسية للكهرباء والغاز ، فإن الخسائر المحاسبية لعام 2017 تعزى أساسا إلى النفقات المالية (الفوائد وخسائر الصرف الأجنبي) للقروض البنكية بالعملات الأجنبية المبرمة والتي تتحملها الشركة لتمويل مشترياتها واستثماراتها.[45]

كما ورد في هذا التقرير نفسه أن سنة 2018 سجلت نتيجة سلبية قيمتها 2093.5 مليون دينار، بسبب ارتفاع سعر برميل النفط مقارنة بسنة 2017، ولكن أيضًا بسبب انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار خلال عام 2018، مما نتج عنه صافي أعباء مالية بلغت 1543.1 مليون دينار في 2018 مقابل 1039.9 مليون دينار في 2017، والذي أدى إلى ارتفاع زيادة سعر شراء وإنتاج الشركة التونسية للكهرباء والغاز وفق قانون المالية لسنة 2020.

وبحسب قانون المالية لسنة 2020،[46] سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز خسائر في أسعار الصرف وفوائد بنكية تقدر بنحو 1500 مليون دينار، نتيجة لتطور سعر صرف الدولار واليورو أمام الدينار. وبالتالي، وبعد تطبيق شروط صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بخفض قيمة الدينار، فإن انخفاض قيمة هذا الأخير مقابل اليورو والدولار منذ أفريل 2016 هو العامل الرئيسي الذي يفسر "المديونية المفرطة" لهذه الشركة العامة.[47]

ولذلك، فمن المهم الإشارة إلى أن المشاكل المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز ليست ناجمة عن سوء إدارة مواردها المالية، ولكنها ناجمة أساسا عن الزيادة في الواردات بسبب عجز الطاقة، والزيادة في السعر الدولي للنفط، وتدهور سعر الصرف، وهي ثلاثة عوامل لا يسيطر عليها البنك المركزي الأوروبي، وهي نتيجة مباشرة لاختيار الحكومات المتعاقبة مسترشدة بشروط صندوق النقد الدولي، وهي تحرير سعر الصرف وإنشاء سياسة "تسعير حقيقي".

وعلى الرغم من جميع الحجج حول الوضع المالي وفشل الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تبرر "انسحابها" كطرف فاعل يمكن أن يلعب دورا مهما في الانتقال الطاقي، فمن الواضح أن الدوافع الحقيقية وراء هذا الانسحاب هي المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. والواقع أن الخوصصة كانت دوما تشكل إحدى ركائز برامج الإصلاح الهيكلي التي يتبناها صندوق النقد الدولي، والحل النهائي لمعالجة اختلالات التوازن الاقتصادي والمالي. وتميل عملية الخوصصة هذه، التي تسارعت في تونس خلال التسعينات مع خوصصة 250 مؤسسة عامة بين عامي 1987 و 2010،[48] حاليا إلى تطبيقها على المؤسسات العامة الأخرى، بما في ذلك الشركة التونسية للكهرباء والغاز ، التي تشكل جزءا من برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العامة المقدم في إطار المفاوضات الأخيرة مع صندوق النقد الدولي.

تتطلب حاجة تونس لسداد ديونها التزامها في المشاركة في أنشطة تولد عملة أجنبية، وهو ما يفسر تمامًا حقيقة أنه، إلى حد الآن، ووفقًا للإطار التشريعي الساري، فإن الاستراتيجية الوحيدة للدولة لتعديل سياستها الطاقية تتمثل في اللجوء إلى تصدير الطاقات المتجددة.

45 التقرير حول المنشآت العمومية، مشروع قانون المالية 2020 – ملحق 09 – صفحة 61

46 التقرير الثاني حول مشروع قانون المالية 2020 - 09

47 Louati I., Ben Rouine C., (2021). FMI : Impact de la dévaluation du dinar en Tunisie. Observatoire Tunisien de l'Economie. Briefing paper n°11.

48 مصطفى الجويلي - المؤسسات العمومية التدمير الممنهج ومغالطات خطاب الخوصصة - الدرب، نوفمبر 2020

باعتبار نسبة المديونية التي تقترب من معدل 100 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، لا يؤثر سداد ديون تونس على المالية العامة فحسب بل أيضًا على الإنفاق الاستثماري والتنموي، ولا سيما الاستثمارات العامة الضرورية للانتقال الطاقي والتي ستستفيد منها الشركة التونسية للكهرباء والغاز لقيادة هذا الانتقال. أما فيما يتعلق بالحكومة الحالية فهي في الواقع تتبنى سياسات على نفس المنوال.

هل القطاع الخاص هو الملاذ الأخير لضمان الانتقال الطاقي؟

"تطوير القطاع الخاص لزيادة النمو وجعل النشاط الاقتصادي التونسي يوفر المزيد من فرص العمل".[49] هذا النموذج الإصلاحي الذي سيضمن، من بين أمور أخرى، الانتقال الطاقي الوطني والذي يتم تداوله من قبل وسائل الإعلام كافة، وكذلك وخصوصا من قبل كونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية (CONECT)، الذي أطلق مؤخرا حملة تحت اسم "سيب التريسيتي"[50] (حرر الكهرباء) لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع الخاص الوطني. وتدعم هذه الحملة رفع الحواجز أمام تشجيع الطاقة المتجددة وتسريع الانتقال الطاقي، وذلك بهدف (نبيل للغاية) يتمثل في إنقاذ الأرصدة المالية للدولة.

في الواقع، فإن العائق الرئيسي أمام التوسع في الطاقة المتجددة هو تكلفتها المرتفعة مقارنة بالمصادر التقليدية. حققت العديد من تقنيات الطاقة المتجددة تقدمًا كبيرًا، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية الضوئية، ولكن لا تزال هناك حاجة لتدخل الدولة من خلال الإعانات والمساعدات المالية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع في جميع أنحاء العالم. وفي تونس، لا تزال الوسائل الوطنية لدعم سياسة الطاقة ضعيفة. أنشأت الدولة التونسية صندوق الانتقال الطاقي الذي تم إنشاؤه بموجب قانون المالية رقم 54-2013 المؤرخ ب 30 ديسمبر 2013 (المواد 67-68) كأداة لدعم سياسة الطاقة في تونس على وجه التحديد، وتسريع تحول الطاقة بالبلاد. وعلى الرغم من نشر المرسوم رقم 983-2017 والذي يحدد قواعد تنظيم وتشغيل صندوق الانتقال الطاقي، لم يتم بعد تحديد الأساليب الفنية لدعم الصندوق بقروض إضافية ومخصصات مستحقة السداد أو المشاركة في سوق رأس المال، ويقتصر تدخله الحالي على تقديم المنح.

حتى في إطار صندوق الاستثمار التونسي الذي تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 71-2016، والذي يسمح بتقديم مساعدات وقروض لدعم المشاريع الاستثمارية الجديدة، فإن مشاريع الطاقة المتجددة فقط هي المؤهلة لهذا الصندوق وتخضع لمعايير محددة تنطبق على كل موقع.

علاوة على ذلك، وفي حين أن بعض التمويل اللازم للمخطط الشمسي التونسي يمكن أن يستمد من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه لم يبذل أي جهد لاستكشاف الوسائل اللازمة للحد من الاعتماد على التكنولوجيا ورأس المال من البلدان الصناعية، الأمر الذي يعزز موقف تونس الهامشي: فقطاع الطاقة الوطنية المتجددة ليس متطورا بما يكفي لتنفيذ المشاريع الواسعة النطاق المتوقع تنفيذها في السياق الحالي، وعلى الرغم من وجود بعض الجهات الفاعلة الوطنية، فإن استعداد تونس لجذب المستثمرين الأجانب يميل إلى استبعاد الشركات المحلية، مع إعطاء الأولوية للشركات الأجنبية، وبشكل أكثر تحديدا الأوروبية، التي سبق لها أن طورت مشاريع من نفس الحجم بنفس التكنولوجيا.

49 Fonds Monétaire International - Communiqué de presse n° 21/52

50 CONECT: Démarrage de la campagne "Sayeb Triciti" pour booster les énergies renouvelables. https://www.espacemanager.com/conect-demarrage-de-la-campagne-sayeb-triciti-pour-booster-lesenergiesrenouvelables.html

والواقع أن اختيار المشاريع يستند إلى الخبرة السابقة للشركة أو المتعاقدين معها، بالإضافة إلى تناسق المشروع وجدواه، الأمر الذي يساعد في الواقع المستثمرين الأجانب من البلدان التي تقوم بتطوير مشاريع للطاقة المتجددة ولديها موارد مالية أكبر، والتي تستفيد من برامج دعم واسعة النطاق. وهكذا، في نظام الترخيص (مشاريع 10 ميجاوات)، من بين 22 مشروعا حصل على اتفاق أولي في نهاية دورات الثلاث من المناقصات التي أطلقت بين عامي 2017 و2019، كان نصف أصحاب المشاريع فقط من التونسيين، وفقط أربعة مشاريع تنفذها الشركات التونسية حصرا. وبالمقارنة، تضم خمسة مشاريع شركات فرنسية حصرا، وثلاثة مشاريع تضم شركات ألمانية حصرا. فيما يتعلق بامتيازات إنتاج الطاقة الشمسية، فقد تم منح جميع المشاريع الخمسة (500 ميجاوات بالإجمال) لشركات أجنبية. وفازت شركة سكاتيك سولار النرويجية SCATEC Solar وحدها بالمناقصات الخاصة بثلاثة مشاريع (300 ميجاوات بالإجمال).[51]

هل "يعيق" الانتقال الطاقي المصالح المتباينة؟

لما يعلن صندوق النقد الدولي أنه بفضل إصلاح المؤسسات العامة، ستعزز تونس المنافسة وانفتاح الاقتصاد أمام استثمارات القطاع الخاص،[52] فإن الأمر يتعلق أكثر بالاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، فإنها ليست هذه هي المشكلة بالنسبة للقطاع الخاص الوطني، فبالنسبة ل كونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية ، تكمن المشكلة الحقيقية في إعاقة الاتحاد العام للكهرباء والغاز التابع للاتحاد العام التونسي للشغل والذي سيضع انتقال الطاقي في تونس رهينته فقط لضمان القوة الشرائية لعمال الشركة التونسية للكهرباء والغاز.[53]

وبمقتضى القانون رقم12- 2015، اضطرت الشركة إلى شراء الفائض من منتجي الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة بأسعار ثابتة. ولكن شراء الكهرباء من الطاقة المتجددة المنتجة في تونس، بأسعار السوق الدولية ومن الشركات الأجنبية، هو ما يمثل تهديدا للشركة التونسية للكهرباء والغاز "، وهو الذي من شأنه أن يفسر العائق الذي يمارسه الاتحاد العام للكهرباء والغاز في ظل الاتحاد العام التونسي للشغل على المشاريع الكبيرة.

ووصف وزير الصناعة والمناجم والطاقة السابق هذا العائق بأنه عمل تخريبي، إذ أتهم الاتحاد العام للكهرباء والغاز "بتخريب" تشغيل محطة الطاقة الكهروضوئية التي تعمل بقوة 10 ميجاوات في تطاوين،[54] والتي بنيت بموجب ترخيص النظام من قبل الشركة العامة وشركة فرعية تابعة لشركة ENI (وهي شركة نفط إيطالية). وفي الواقع، لم يربط الاتحاد العام للشغل محطة توليد الطاقة هذه بالشبكة الوطنية في حين كان تشغيلها ممكنا منذ جوان 2020. ولم يتم إلى حد الآن إيجاد حل لهذا الوضع، باعتبار أن المحطة تنتظر أن يتم ربطها بالشبكة الكهربائية الوطنية في الوقت الذي لا تزال فيه المفاوضات مع الاتحاد جارية.

فضلا عن ذلك فإن معارضة الاتحاد العام للشغل لا تستهدف هذا المشروع أو شراء الكهرباء من منتج خاص على وجه التحديد، بل إنها تصب في سياق معارضة الخصخصة عموما. والواقع أن معارضة الاتحاد العام للكهرباء والغاز للشراكات بين القطاعين العام والخاص وخوصصة توليد الكهرباء من

51 Ben Rouine C., Roche F., (2022) Renewable energy in Tunisia: an unjust transition. Transnational Institution

52 تصريح السيد جهاد أزعور، مدير صندوق النقد الدولي، عند نهاية إقامته بتونس، بيان صحفي

53 يوم الأربعاء 22 جويلية 2022 - مؤتمر صحفي حول الطاقات المتجددة

54 وزير الطاقة ينتقد "التخريب" لمشروع ربط محطة تطاوين لتوليد الكهرباء

الطاقة المتجددة ليست بالأمر الجديد. فمنذ عام 2014، عبر الاتحاد العام التونسي للشغل عن استنكاره لمشروع القانون الذي أعدته وزارة الصناعة والذي اعتمدته حكومة جمعة، والذي سيصبح في نهاية المطاف القانون رقم 12-2005.

ومؤكدا أن هذا القانون قد تم إعداده دون إشراك الاتحاد العام التونسي للشغل، ولا حتى إطارات ومهندسي الشركة التونسية للكهرباء والغاز، يشرح الأمين العام للاتحاد العام للكهرباء والغاز رفض هذا القانون بكون أنه تم إطلاق المشروع على عجل بدون الرجوع إلى دراسات سابقة أو إلى استراتيجية وطنية عامة للطاقة.[55] و في عام 2018، كرر الاتحاد العام للكهرباء والغاز الدعوة إلى عدم خوصصة قطاع إنتاج الكهرباء.[56]

وفي وقت لاحق، في عام 2020، أي قبل بضعة أشهر من قيام الاتحاد العام للشغل بإغلاق محطة تطاوين للطاقة، أصدرت الحكومة مرسوما يأذن بإنشاء شركات لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، ويحدد شروط توصيل الكهرباء وبيع فائض الطاقة إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز. عبر الأمين العام للاتحاد العام للكهرباء والغاز حينها عن معارضة شديدة لخوصصة إنتاج الكهرباء في تونس. وقد وصفت هذه السياسات بأنها تمهد الطريق أمام الاستثمار الخاص والأجنبي، وتفضل تحقيق أرباح المستثمرين على حساب المؤسسة العامة.

وبالنسبة للاتحاد العام للكهرباء والغاز، فإن توجيه إنتاج الكهرباء نحو القطاع الخاص وبيعها مباشرة للحرفاء من شأنه أن يعطل شبكة الكهرباء ويؤثر على توزيع الكهرباء، مما يجعل الوصول إليها متعذرا بالنسبة لفئات معينة من السكان. ويرفض الاتحاد أيضا تحويل الكهرباء إلى سلعة، الأمر الذي يقوض الأمن الوطني والمكانة العامة للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

ويفسر موقف الاتحاد العام للكهرباء والغاز أيضا بحقيقة أن دور الشركة التونسية للكهرباء والغاز يقتصر حاليا، من ناحية، على ضمان نقل الكهرباء، وشراء التوليد الذاتي الزائد، والإذن بإنشاء شركات متخصصة في الإنتاج للاستهلاك المحلي (تباع للشركة التونسية للكهرباء والغاز) أو للتصدير. و من ناحية أخرى، فإن الاستثمار الوحيد المرخص للشركة التونسية للكهرباء والغاز من المفروض أن يستهدف شبكة نقل الكهرباء الخاصة بها فقط ، وسيكون مكسب الشركة التونسية للكهرباء والغاز ضئيلا حيث سيتم تحميل وحدات إنتاج الطاقة المتجددة تكاليف نقل الكهرباء .وتم احتساب هذا السعر بما يتيح استيعاب الاستثمارات التي تقوم بها الشركة التونسية للكهرباء والغاز والتي لا تعد ذات فائدة كبيرة حسب الاتحاد العام للكهرباء والغاز الذي يرى أن على الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تعتبر أكبر شركة تونسية من حيث حجم أعمالها أن تلعب دورا أكثر أهمية في الانتقال الطاقي وأن يتم دعمها للاستثمار في مشاريع واسعة النطاق في قطاع الطاقة المتجددة.

وفي حقيقة الأمر، يمر الاتحاد العام للكهرباء والغاز بالتغييرات التي تمر بها الشركة التونسية للكهرباء والغاز، سواء من حيث احتكارها، أو بسبب وضعها المالي والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، دون أن يكون لديه أي أداة أخرى للمطالبة غير إعاقة المشاريع التي يعتبرها خطرة على الشركة. وبالتالي، تم حظر 172 ترخيصًا، بإجمالي طاقة كهربائية تبلغ 32 ميجاوات.

55 Tunisie : Loi sur la production d'électricité à partir des énergies renouvelables

56 Tunisie : Grève générale dans le secteur de l'électricité

هل يمكن اعتبار المواطنين المستفيدين الأوائل من الانتقال الطاقي؟

وقد أدت الاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة على مدى العقد الماضي، من خلال توجيه الجهود نحو اجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص، ولا سيما الأجانب منهم، وتأمين أرباحهم، بدلا من الاستفادة من الخدمات العامة والتنمية المحلية، إلى إهمال حقوق المجتمعات المحلية، التي تتراوح بين عدم كفاية الحصول على الكهرباء ومصادرة الأراضي، ولا سيما بالنسبة للسكان الذين يعيشون في مناطق مهمشة بالفعل. والواقع أن المواطنين في بعض المناطق هم الذين يعرقلون مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مشاريع مزارع الرياح في برج صالحي في الوطن القبلي،[57] التي يعود تنفيذها إلى أكثر من عشرين عاما وأسفرت عن العديد من المظالم وفقا للسكان.

ومن الأمثلة الأخرى يمكن ذكر عرقلة مشروع سڤدود[58] (120 ميجاوات) ، في ولاية قفصة بقيادة إنجي نافيرا (Engie-Navera) ، وهي تجمع فرنسي مغربي. ويعتبر هذا المشروع من المشاريع الخمسة العملاقة التي أعلن عنها خلال احتفال أقيم في قصر القصبة، ويعتبر تنفيذه مصدرا إضافيا للتهميش من قبل المواطنين، فبالإضافة إلى احتكار أراضيهم ومواردهم، لا يثق السكان المحليون في الاستفادة من عائدات الطاقة المنتجة في أرضهم. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات الحالية، التي تركز تركيزا مفرطا على تنفيذ مشاريع كبيرة مهما كانت التكاليف، لا تراعي بما فيه الكفاية احتياجات السكان المحليين والبيئة التي توجد فيها هذه المشاريع، ولا تولي اهتماما كافيا للشروط اللازمة لإدماجها اقتصاديا.

وبالإضافة إلى ذلك، يبذل القطاع الخاص جهودا لجذب اهتمام المواطنين، بحجة أن فاتورة المستهلكين سوف تنخفض إذا توافرت مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.[59] غير أن سعر إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، الذي سيكون أقل كلفة بالنسبة للمستهلك، لا يزال بحاجة إلى إثبات. والواقع أن العقبة الأكثر صعوبة التي يتعين علينا أن نتغلب عليها تظل في التكاليف الباهظة المترتبة على مصادر الطاقة المتجددة، والتي لم تتمكن حتى الآن من منافسة الوقود الأحفوري. وقد منحت البلدان التي تمكنت من استهلاك حصة كبيرة جدا من الطاقة المتجددة، مثل ألمانيا وإسبانيا والدانمرك، إعانات كبيرة لقطاع الطاقة المتجددة بغية تغطية تكاليفها الإضافية.

ففي ألمانيا على سبيل المثال، يتحمل المستهلكون النهائيون الدعم. أما في تونس، فالوضع أكثر تعقيدا بكثير، لأن الدولة تدعم بالفعل الكهرباء المنتجة من الغاز الطبيعي. من أجل دمج الكهرباء من المصادر المتجددة بشكل كبير في مزيج الطاقة التونسي، يجب على الدولة أن تخصص دعما أكبر، حتى لو شارك المستهلك النهائي في دفع ثمنه. ومع ذلك، ففي غياب تقديرات رسمية للأسعار التي يتحملها المستهلكون، من الواضح أن تخفيض استهلاك الغاز والوقود لصالح الطاقة المتجددة هو وحده الذي سيقلل من العجز في الميزانية ويقلل من اعتماد البلد ككل على الطاقة، وبالتالي يخفض فاتورة الطاقة في البلد، ولكن ليس بالضرورة فاتورة الكهرباء للمواطنين.

57 À Borj Essalhi, le prix salé des éoliennes – Inkyfada

58 "C'est notre soleil" : à Segdoud, la lutte pour la souveraineté énergétique – Inkyfada

59 عبد اللطيف حمودة، رئيس مجموعة منتجي الطاقة المتجددة بأكثر من 1 ميغاواط لدى CONNECT: "إن الطاقات المتجددة هي شريان الحياة لبلدنا وليست خطرا على بلدنا"!
https://www.tunisienumerique.com/interview-de-a-hamouda-les-energiesrenouvelables-sont-la-bouee-de-sauvetage-pournotre-pays-et-non-un-danger-pour-notre-pays/

وبالفعل، فإن المناقصات الثلاث التي أعلن عنها مؤخرا لتركيب 2000 ميجاوات من الطاقة المتجددة، باستثمار 5 مليارات دينار (1.5 إلى 2 مليار دولار) ستمكن من توفير الوقود، لأن متوسط سعر الكيلوواط ساعة يقدر ب 100 ميل/كيلوواط واط ساعة، أي نصف تكلفة إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي (200 ميل/كيلوواط ساعة).

كما سيتم تخفيض فاتورة الطاقة بتجنب تكاليف الإنتاج من الغاز الطبيعي والتي تبلغ قرابة 600 مليون دينار سنويا. تسعى تونس من خلال هذه العملية إلى تحقيق أرباح قدرها 100 مليم على كل كيلووات في الساعة تم انفاقه من النقد الأجنبي، وبالتالي فهي تسعى إلى تقليص اعتمادها على الطاقة من خلال تخفيض واردات الغاز بنسبة 30%.[60] إذن، فإن الفوائد المباشرة على فاتورة المستهلك لم يتم تحديدها بكل وضوح. في الواقع، إذا كانت الحجج المتعلقة بخفض الفواتير موجودة بالفعل، فهي يجب أن تكون واضحة مثل تلك المؤيدة لتخفيض فاتورة الطاقة في البلاد، وذلك بهدف إقناع المستهلكين بأن يلعبوا دورًا مهم في تغيير نمط استهلاك الطاقة.

إن إشراك المواطنين في عملية الانتقال الطاقي يعد أمرًا ضروريًا، ولكن لجعل ذلك ممكنا، يتعين علينا أولاً أن تكون لدينا عملية واضحة لتقديمها، مع توجهات سياسية واضحة، تتجاوز العموميات التي يسمعها المواطنون منذ عدة سنوات.

ما هي الرؤية لتسريع الانتقال الطاقي؟

تستند إصلاحات الانتقال الطاقي إلى تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، مع نفس الإصرار على تنفيذ الإصلاحات التشريعية التي من شأنها أن توفر الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الطموحة للحكومات المتعاقبة. ثم نجد الخطوط العريضة لتوصيات وشروط الجهات المانحة الدولية وهي إلغاء التراخيص وإلغاء دعم الطاقة وتسريع عملية تعديل الأسعار، للتمكن من الوصول إلى الأسعار الحقيقية في العام 2023، مصحوبة بإصلاحات تشريعية مرة أخرى من أجل تحرير قطاع الطاقة للتصدير، للتغلب على انعدام ثقة المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال التونسي.

ومع ذلك، ليس لدى تونس جدول زمني متين للتكيف مع طموحاتها الطويلة الأجل لزيادة إنتاج الطاقة المتجددة. تم وضع التخطيط المتكامل للفترة 2017-2022 بشكل رئيسي بالرجوع إلى أهداف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وعلى الرغم من الخطة الوطنية المنصوص عليها في القانون رقم 12-2015 لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة، فإنه في غضون خمس سنوات من تاريخ بدء نفاذ القانون، لم تنفذ مثل هذه الخطة بعد، رغم أن الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة شرعت في عام 2018 في المرحلة التحضيرية لتحديد الدراسات اللازمة لتطويرها.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تتخذ الحكومة الحالية أي مبادرة في هذا الاتجاه. والواقع أن خطة التنمية المقترحة للفترة 2023-2025 هي أقصر خطة مقترحة على الإطلاق، مقارنة بخطط التنمية الخمسية السابقة. ولا تهدف هذه الخطة، بجدول أعمالها القصير الأجل، إلى القيام بما هو أكثر من تنفيذ برامج الإصلاح المرتبطة ببرامج التعاون الدولي.

60 Three calls for tenders for installation of 2000 MW of RE to be launched soon
https://www.tap.info.tn/en/Portal-Economy/15294265-three-calls-for

وبالفعل، أكدت وزيرة الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة، في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ 7 جوان 2022، حول برنامج الإصلاح، أن التحول الوطني في مجال الطاقة سيمر [مرة أخرى] عبر الإصلاحات التشريعية ورقمنة القطاع، وإنشاء هيئة تنظيمية لقطاع توليد الطاقة، بالإضافة إلى تسريع نشر برنامج إنتاج الكهرباء من الموارد المتجددة 2022-2025، وتسريع الوصل الكهربائي بين تونس وأوروبا عبر إيطاليا.

ومنذ ذلك الحين، تم تعديل هدف نسبة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، حيث بلغ 35 % بدلا من 30 % لعام 2030، مما يتيح تعبئة استثمار سنوي قدره 900 مليون دينار لتعزيز مشاريع الطاقة المخطط لها في هذا الإطار. وللقيام بذلك، أعلنت وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم أنه سيتم إطلاق مناقصات جديدة لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة في غضون أسابيع قليلة، وهي تعتقد أن تحقيق هدف 35 في المائة خلال 8 سنوات "ممكن جدا"، حتى لو ظلت البلاد تعتمد على الوقود الأحفوري المستورد ولا تصل حاليا إلا إلى 3.7 في المائة من الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني. كما جددت الوزيرة طموحها لتطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر من خلال إقامة إطار تشريعي يتلاءم مع إنتاج الهيدروجين للسوق المحلية والتصدير.

وأكدت الوزيرة أنها تخطط لتحديث الإطار التنظيمي والقانوني المنظم لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، بحيث يغطي الموارد الأخرى مثل الهيدروجين الأخضر، ويتماشى مع التقدم العالمي في مجال الطاقة النظيفة، معتبرة أن المصادر الجديدة للطاقة النظيفة تمثل مجالات واعدة للإنتاج والتشغيل والاستثمار والتنمية المستدامة، وبالتالي للنمو.[61]

من الواضح أنه في ظل الوضع الراهن، يعكس الانتقال الطاقي في تونس غياب تخطيط حقيقي، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لتونس بوضع مجموعة من السياسات المترابطة وأقل حساسية تجاه التغيرات في الاتجاهات الدولية. إن عدم وجود سياسة للطاقة هو أهم عقبة أمام تحسين حالة الطاقة الوطنية. وسواء كان ذلك بقيادة القطاع الخاص أو القطاع العام، فهناك حاجة إلى تخطيط طويل الأجل للطاقة يتجاوز المبادئ التوجيهية والأهداف العامة.

ومع ذلك، فإن وضع الطاقة مكلف جدا بالنسبة لتونس التي تواجه عجزا كبيرا في الطاقة استمر في الارتفاع في السنوات الأخيرة. وبالفعل الإنتاج الوطني انخفض بنسبة 39 % على مدى الفترة 2010 -2019، ولوحظ في الأساس على مستوى النفط الخام مع انخفاض في الصادرات بنسبة 55 % على مدى عشر سنوات، وبنمو بنسبة 37 % من الواردات، الأمر الذي أدى في عام 2019 إلى عجز في إجمالي الميزان التجاري الخارجي بنسبة 40 %، بعد أن ظل عند مستوى 6 % تقريبا خلال العقد السابق. وبالتالي فإن العجز في الطاقة تضاعف تسع مرات في غضون عشرة أعوام فقط، من 0.65 مليون طن من مكافئ النفط في عام 2010 إلى 5.8 مليون طن في عام 2019.[62]

وعلى الرغم من التباطؤ في استهلاك منتجات الطاقة في 2020 و2021، بسبب الأزمة الصحية المتعلقة بفيروس كورونا، إلا أن العجز في الطاقة لا يزال يتسبب في عجز كبير في الميزان التجاري للطاقة، الذي بلغ ناقص 5219.2 مليار دينار في 2021، أي ما يعادل 32.2 % من إجمالي العجز في الميزان التجاري.[63] إضافة إلى ذلك، بلغ الاعتماد على الطاقة في تونس 48 % في العام 2021 مقابل 11 % في العام 2010، وقد يزداد في العام 2022. والواقع أن تونس سجلت بالفعل خسارة بلغت 12 % من معدل استقلال الطاقة في الربع الأول من عام 2022، في أعقاب الزيادة في حجم الواردات من منتجات الطاقة التي تضاعفت

61 Energy mix: Tunisia mobilises 900MD per year for revised goal of 35% RE in 2030. https://www.tap.info.tn/en/Portal-Top-News-EN/15289587-energy-mix-tunisia

62 Observatoire National des Energies et des Mines – Bilan énergétique 10 ans d'évolution 2010 - 2019

63 Institut national de la statistique – Commerce Extérieur aux prix courants, Décembre 2021

في مارس 2022 (أكثر من 117.2 %)،[64] فضلا عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار الطاقة منذ التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وهو تدخل من المتوقع أن يستمر حتى عام 2024.

ومع ذلك، فإن حكومة بودن عازمة على فك هذا الوضع وتسريع الانتقال الطاقي بإطلاق دعوات للمناقصات على المشاريع الكبيرة، بدعم من وزير الاقتصاد والتخطيط، ووزير الصناعة والطاقة، ووزير المالية، ووزير الشؤون الخارجية، وكذلك بدعم من المستثمرين والممولين: مؤسسة التمويل الدولية، وبروباركو Proparco، وبنك التنمية الإفريقي، وبريد Bred، والبنك الدولي. يتفق الجميع على خطة الانتقال الطاقي ودعم البلاد في هذا الانتقال وتحسين القدرة التنافسية لموقع تونس في مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية[65]... بلا شك ، بدون الشركة التونسية للكهرباء والغاز و الاتحاد العام للكهرباء والغاز، وبدون مواطني المناطق المتأثرة بهذه المشاريع الرئيسية المنقذة.

في هذه الحالة التي لا تتواجد فيها سياسة طاقة على المدى الطويل ومع الصراع القائم بين الاتحاد العام التونسي للشغل وحكومة بودن بشكل عام ولا سيما في قطاع الطاقة المتجددة، فمن الصعب التحدث عن الانتقال الطاقي أوعن انتقال عادل للطاقة.

إن الانتقال الطاقي من غير الممكن أن يتم من خلال جهة فاعلة واحدة، حتى ولو كانت الجهة الفاعلة مدعومة من قبل الجهات المانحة. وفي الواقع، من المهم إشراك جميع أصحاب المصلحة المشاركين في هذا القطاع، بما في ذلك نقابة العمال. ذلك أن حركة النقابات العمالية كانت حريصة على تطوير مصطلح "الانتقال العادل"[66] بحيث يشتمل على مجموعة من التدخلات الاجتماعية المطلوبة لتأمين حقوق العمال وسبل عيشهم مع تحرك الاقتصادات نحو الإنتاج المستدام، ومكافحة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي.

ومن الضروري عدم تصور الانتقال الطاقي فقط على أنه استبدال الطاقات الأحفورية بالطاقات المتجددة لتحسين الحالة الاقتصادية. ينبغي على الحكومة التونسية أن تصمم سياسات متماسكة تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من جميع جوانبها. ولا يمكن تحقيق انتقال في مجال الطاقة في غياب رؤية متماسكة للدولة. ولهذا، من الضروري إنشاء إطار مؤسسي لتعزيز التفاعل بين الجهات الفاعلة الاجتماعية ومختلف أصحاب المصلحة، من أجل وضع سياسة اجتماعية مناسبة.[67]

إن أهمية وضع سياسة مستقرة ومتماسكة تهدف إلى حل المشاكل الأساسية للمواطنين التونسيين لا يمكن أن تتحقق فعلا بدون اندماج جميع أصحاب المصلحة، الذين تحفزهم بشكل أساسي مختلف المساهمات والجوانب المتعلقة بالطاقة المتجددة: الجانب البيئي والجانب الاقتصادي والجانب الصناعي و الجانب التوظيفي والجانب الاجتماعي والجانب العلمي.[68] ومن خلال النظر في هذه المسائل، سيكون لدى مختلف أصحاب المصلحة دافع حقيقي لتحفيز التغيير نحو اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز تكامل هذه الطاقات ونموها.

64 Institut national de la statistique – Commerce Extérieur aux prix courants, Mars 2022

65 Transition énergétique : le gouvernement passe la vitesse supérieure

66 تم إنشاء مصطلح "الانتقال العادل" من قبل نقابات أمريكا الشمالية في التسعينيات لوصف نظام دعم للعمال الذين تم طردهم من العمل بسبب سياسات حماية البيئة.

67 Khribich A., Kacem R.H., Bazin D., (2022) "The Impact of Social Development on Renewable Energy Consumption in Tunisia: A Need for Sustainability and Equity of Capabilities", GREDEG Working Papers **2022-05,** Groupe de Recherche en Droit, Economie, Gestion (GREDEG CNRS), Université Côte d'Azur, France.

68 Akermi, R, & Triki, A. (2017). The green energy transition and civil society in Tunisia: Actions, motivations and barriers. Energy Procedia, 136, 79–84

تنويه:

هذا المقال لا يعكس بالضرورة موقف منظمة روزا لوكسمبورغ - مكتب شمال إفريقيا.

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

مكتب شـمال إفريقيا
North Africa Office